المطلب الثاني
العقبات والمحاذير السياسية أمام توصيل مياه نهر الكونغو لنهر النيل عبر جنوب السودان

هناك من الأوضاع الإقليمية والدولية التي يجب وضعها في الحسبان عند التفكير في مشروع توصيل نهر الكونغو إلى نهر النيل، (من خلال البحث الذى أولته الدولة اهتمامها) وهى لم تكن موجودة عند طرح الفكرة عام ١٩٠٣م، أو في عهد السادات عام ١٩٨٠م، ولكنها الآن تظهر فوق الأحداث وتحكم كثير من العلاقات الاقتصادية ومنها:

١- مشكلات السودان:

مشكلات السودان المتعددة والتي تتمثل في انقسام جمهورية السودان إلى السودان الشمالي (العربى)، والسودان الجنوبى (الإفريقى). وعدم الاتفاق فيما بينهما ونزاعهما ووجود بعض الخلافات المعلقة حتى الآن دون توصل لاتفاق، ثم أيضاً مشكلات في شرق السودان في إقليم البحر الأحمر، بالإضافة إلى مشكلات إقليم دارفور في غرب السودان.

أ- مشكلة جنوب السودان

فجنوب السودان هي منطقة واسعة من الأراضى:

وكان الحاكم البريطانى للمديرية الاستوائية أول من جاهر بفصل جنوب السودان عن شماله؛ وذلك في مذكرة رسمية بعث بها إلى خديوى مصر في ذلك الوقت، هذا بداية لتنفيذ مخطط الاستعمار في فصل الجنوب عن الشمال، وثانياً القضاء على اللغة العربية وعلى الدين الإسلامى في الجنوب السودانى وإحلال الدين المسيحى واللغة الإنجليزية محل اللغة العربية.

وكانت أول بذور التفرقة بين الشمال والجنوب عند إلغاء تجارة الرقيق، أنهم أشاعو أن العرب هم الذين أوجدوا هذه التجارة وذلك حتى يخلقوا جوا من النفور بين السودانيين في الجنوب وأشقائهم العرب في الشمال.

بالرغم من أن منشأ تجارة الرقيق ورواجها كان على يد القراصنة الأجانب والمستعمرين الأوروبيين، ولقد أراد الاستعمار البريطانى أن يفصل الشمال عن الجنوب وأن يضم جنوب السودان إلى المستعمرات البريطانية في وسط إفريقيا وشرقها، وأن يسيطر على وادى النيل من منبعه إلى مصبه وأن يتحكم في موارده لصالح الاقتصاد البريطانى، كما رأت الإدارة البريطانية أن تفصل جنوب السودان عن شماله حتى لا تنقل إليه عدوى الانتفاضات الوطنية، وبالتالي تنتقل إلى المستعمرات البريطانية في وسط وشرق إفريقيا، وبالتالي صار مخطط الانفصال مع المخططات الاستعمارية الأخرى.

وإبان ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩م التي إستولى على الحكم من خلالها تنظيم الضباط الاحرار السودانى.

وتم إنشاء وزارة للجنوب، وتم إعلان القرار التاريخى بخلق حكم إقليمى في إطار السودان الموحد، وأقر رئيس السودان وقتها، بحق الشعب في الجنوب في ممارسة حقه في الحكم الإقليمى، وخصص ميزانية خاصة بالجنوب، وأنشأ لجنة خاصة بالتخطيط الاقتصادى للجنوب، وكنتيجة لذلك وبسببه، زاد واتسع نشاط المتمردين، وشرعت قيادات الإنفصاليين في تنفيذ الخطط التي تعيق مسيرة الثورة، وفيها شن الغارات على معسكرات القوات المسلحة والتعرض للبواخر النيلية لعرقلة الملاحة النهرية.

وازداد نشاط إسرائيل في جنوب السودان، بإيفاد أعداد كبيرة من العسكريين والفنيين الإسرائيليين لتدريب المتمردين وإشعال الفتنة في جنوب السودان.

ولكبر مساحة الدولة السودانية وأهميتها الاستراتيجية كرابط بين الشرق الأوسط الجديد والقرن الأفريقى الكبير، فقد جرى التركيز على السودان والتدخل فيه باعتباره قاعدة انطلاق السياسة، ولم تكن مشكلة دارفور والتدخلات الغربية فيها. (بعد احتمال انفصال الجنوب) من قبيل المصادفة، فهذه المنطقة التي تشكل مساحتها حجم دولة مثل فرنسا، مثلت خطاً فاصلاً جرى تحديده بين الشرق الأوسط الجديد – الذى يدخل في إطاره شمال السودان – وبين القرن الإفريقى الذى يريدون أن يدخلوا فيه دارفور مع جنوب السودان[1].

وبدأت الحرب الأهلية بين السودان شماله وجنوبه وهى أطول الحروب في إفريقيا والعالم المعاصر، وحيث اندلعت عام ١٩٥٥م لتستمر (١٧عاماً) ثم توقفت توقفا مشوبا بالحذر لمدة عشر سنوات، ثم استمرت دون انقطاع لمدة عشرين عاماً (٢٠ عاماً) (١٩٨٣-٢٠٠٢م) وقتل بسبب هذه الحرب أكثر من مليونين من البشر، وشرد سواء داخل الوطن أو خارجه أكثر من (أربعة مليون نسمة).

ولقد تجاوز الصراع مداه إلى حد الاستقواء العسكرى الخارجى، حيث باتت العديد من القوى والتنظيمات والحركات السياسية والعسكرية، تراهن على علاقاتها بدول فاعلة كالولايات المتحدة، في إطار إدارة الصراع السودانى فيما يتعلق باستقدام الدعم الخارجى، بل والوصول

(١) محمد جمال السيد الضلع، الأزمة السياسية فى السودان بين طموح السياسات وواقع الممارسات، دراسة معاصره فى التنمية وبناء القدرات العدد (٣) فبراير ٢٠١٠م، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص٣٦٦.

بقضاياهم إلى حد الانفصال – كما حدث في الجنوب بالفعل – أو التدويل كما هو الوضع في مشكلة دارفور[1].

ولقد تصاعدت مشكلة الجنوب منذ استقلال السودان بسبب رفض الجنوبيين لسياسات الحكومة الشمالية، التي توسعت في تطبيق سياسات السودنة والتعريب والأسلمة في إطار عمليات بناء الأمة.

وهنا يؤكد كثير من المحللين على دور الدوائر السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في إثارة الحرب الأهلية السودانية عن طريق دعم التدخلات الإقليمية في تلك الحرب، وأن ذلك يشكل جزءاً من محاولات هذه الدوائر لتحقق أهدافها في السودان. فقد أسهمت الولايات المتحدة على سبيل المثال بمساعدات عسكرية تقدر بنحو (٢٠) مليون دولار لدعم التدخل الإقليمى في السودان، كما وظفت الولايات المتحدة وبريطانيا أساليباً أخرى للضغط على الحكومة السودانية، مثل الحصار والعقوبات الاقتصادية، وتغيير شبكة التوازنات الإقليمية المحيطة بالسودان لغير صالحها.

والتهديد بالتدخل العسكرى الدولي في السودان، لوقف انتهاكات حقوق الإنسان فيها، غير أن توظيف ورقة الحرب الأهلية السودانية وانفصال الجنوب السودانى، يظل أهم أوراق الضغط الدولي على السودان، وفى هذا السياق وصف البعض محاولات الولايات المتحدة وبريطانيا لإثارة الحرب الأهلية في السودان بأنها فاشودة جديدة في وسط أفريقيا.

(وترى الباحثة أنه لا يمكن لهاتين الدولتين (السودان الجنوبى الإفريقى والسودان الشمالي العربى الإسلامى) أن تتوافقا ووتتيحا لمشروع مثل مشروع تحويل نهر الكونغو إلى نهر النيل أن يتم، وأن يمر عبر السودان الجنوبى الذى لا يحتاج للمياه، إلى السودان الشمالي الذى يفتقر إلى المياه إلا بشروط يفرضها السودان الجنوبى المتعاون مع إسرائيل)

ب- أزمة دارفور بغرب السودان:

وتتكرر محاولات الفصل بين العرب والأفارقة في غرب السودان كجزء من مخططات إشعال الحرب الأهلية وتأصيل الفرقة والتفتيت للدولة الواحدة، فأزمة دارفور في غرب السودان، هي واحدة من أهم المشكلات الإفريقية المعاصرة التي طفت على سطح الأحداث السياسية العالمية في السنوات الأخيرة.

(١) المرجع السابق، ص٣٦٦.

ويمثل إقليم دارفور خمس مساحة السودان وهى تعادل مساحة فرنسا ويبلغ عدد سكانها (٦ مليون نسمة في ٢٠٠٦م) وينقسم سكانها بين عرب وأفارقة ومنهم من يقوم بالزراعة وآخرون بالنشاط الرعوى.

وأساس مشكلة دارفور قديم بسبب مشكلة المياه والرغبة في إيجاد مناطق للرعى، مما أدى إلى نشوب النزاعات فكانت القبائل التي تزرع الأرض ترى أن الرعاة يرعون في أراضيهم ويفسدون زروعهم وبالتالي لابد عليهم من دفع الضرائب نظير استفادتهم بالكلأ والماء.

وتأزم الخلاف بعد إصدار قانون (الأماكن المغلقة) عام ١٩٢٢م الذى نص على منع نزول القبائل العربية الشمالية إلى خط ١٠ درجة شمال خط الاستواء، أو صعود القبائل الزنجية إلى شمال خط ١٠ شمال خط الاستواء إلا بأمر الحاكم العام أو ممثله.

وقد خلق هذا القانون فاصلاً جغرافياً وبشرياً ونفسياً بين القبائل الشمالية العربية والقبائل الجنوبية غير العربية.

بالإضافة إلى حدوث مجموعة من الأخطاء في إدارة شئون السودان من قبل الإدارة السودانية ومنها إيقاف بعض مشروعات التنمية مثل مشروع جبل مرة، ومشروع الغزالة ومشروع تنمية غرب السافانا فأصبحت دارفور خالية من المشروعات التنموية، في ظل التزايد السكانى في العقدين الأخيرين ويضاف الى ذلك نشوب الحرب الأهلية في جنوب السودان واستمرارها لعقود طويلة حتى مؤتمر (أديس أبابا عام ١٩٧٢م).

وكما كان إعلان حكومة السودان تبنى النظام الإسلامى، كان أحد عوامل تحفيز الولايات المتحدة والدول الأوروبية لتدويل أزمة جنوب السودان ثم أزمة دارفور حرصاً على مصالحهم[1].

جـ- مشكلة شرق السودان:

ولم تلبث القوى الغربية أن أثارت العديد من المشكلات حول الأوضاع في غرب السودان (دارفور) الذى أسمته (الأزمة الإنسانية والسياسية المروعة) حتى كررت نفس الأمر في بداية (عام ٢٠٠٥) فكانت كارثة محتملة أخرى في الشرق المهمل وفى مواجهة البجا، وهم إقليم شرق السودان (البجا والرشايدة) من القبائل ومن الجماعات المهمشة دائمى الشكاوى ضد حكوماتهم في الخرطوم، سواء تعلق الأمر بالشمال أو الجنوب أو أية منطقة أخرى داخل البلاد ويرى البعض أن سياسة جعفر النميرى في السبعينيات في عملية المركزية الإدارية والاقتصادية التي

(١) انظر من ص١٣٥:١٦٢، ماهر عطية شعبان، مشاكل إفريقية معاصرة، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.

بدأت في السبعينيات في القرن الماضى وإستمرت هذه السياسة في الإدارات اللاحقة، أدى ذلك إلى إهمال حقوق هذه الجماعات وأسهم في تفاقم وتنامى المشكلة، ومن أمثلة ذلك التشريعات التي تتعلق بحرمان بعض الجماعات من استمرار السيطرة على مساحات من أراضيهم، مبررة ذلك بتزايد الحاجة إلى تلبية المخططات الزراعية في المنطقة، مثل زيادة المساحة المنزرعة من القطن، وفى خلال الثمانينيات حدث جفاف، أدى الى تنوع النشاط وتغيره من النشاط الرعوى، وتطلب الأمر إحداث تغيرات اقتصادية وأثر ذلك على النسيج الاجتماعى والسياسى المحلى.

كل هذه الأحداث تؤكد على التخمينات بأن الخرطوم على وشك أن تواجه جبهة ثالثة في الشرق[1].

كل هذا بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية والأمريكية تستند في تدخلاتها إلى منطق تؤمن به وتنفذ سياساتها على أساسه، وهذا المنطق هو أن السودان الجنوبى جزء من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، كما أن السياسة الأمريكية لها أولوية النفوذ واليد العليا في الهضبة الإثيوبية، والهضبة الإستوائية، كما أن الدول الحليفة تقبل ذلك وتعمل في إطاره.

(وترى الباحثة أنه في ظل تفتيت السودان وإثارة الخلافات بين أقاليمها، يكون من الصعب التفاهم فيما بينهم بشأن مرور مياه نهر الكونغو عبر السودان الجنوبى الإفريقى ليمر إلى السودان الشمالي العربى الإسلامى، بل ربما يتخذها السودان الجنوبى كورقة ضغط على السودان الشمالي عند التفاوض في مشكلاتهم المتعددة).

٢-المعوقات أمام مد خط مائي من نهر الكونغو إلى نهر النيل :

أ- معوقات قانونية لنقل المياه عبر ثلاث دول غير مشتركة كلها في الحوض.

ب- صياغة الإتفاقيات وعدم تعديلها أو إلغاءها.

جـ مشكلة البيع والمقايضة للمياه.

د - مشكلة تأمين خطوط سير المياه.

هـ- مشكلة صيانة خطوط نقل المياه لمسافة طويلة.

و - المعوقات الفنية والهندسية المحتملة للهضبة الحديدية.

ز - المعوقات الجيومورفولوجية مثل : الزحف الصحراوى + ميل السطح + حدوث الأسر النهرى المعكوس لمنابع النيل تجاه نهر الكونغو.

---

(١) محمد جمال السيد الضلع، الأزمة السياسية فى السودان بين طموح السياسات وواقع الممارسات، دراسة معاصره فى التنمية وبناء القدرات، مرجع سابق، ص٣٤١.

ح – المشكلات الإثنية في المنطقة الاستوائية والأمن الاجتماعى للقائمين على المشروع.

ط – مقدار أو حجم التأمين المائي الذى سيتم تدبيره وعدم تذبذبها[1].

(١) جودة فتحى التركمان، ندوة قضية مياه النيل، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة ١٥ مارس ٢٠١٤م ص٢٩٢